مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

# توظيف أحكام فقه العمران في بعث الطابع العمراني المحلي وديمومة المدن القديمة

# The Utilization of the provisions of urban jurisprudence in resurrecting the local urban character and durability of ancient cities

**دحماني بلقاسم [1]*، جودي محمد[2]**

[1] جامعة زيان عاشور الجلفة، (الجزائر)، belkacem.dahmani@univ-djelfa.dz ،
مخبر الدراسات التاريخية والإنسانية

[2] جامعة زيان عاشور الجلفة،(الجزائر)، mhd.djoudi@univ-djelfa.dz ،
مخبر الدراسات التاريخية والإنسانية

| تاريخ ارسال المقال: 2023/06/01 | تاريخ القبول: 2023/08/07 | تاريخ النشر: 2023/09/01 |
|---|---|---|

*المؤلف المرسل

**الملخص:**

تمثل أحكام فقه العمران أحد العناصر المهمة في تشكيل واستمرارية المدينة الاسلامية ، تعالج هذه الورقة الدور الذي لعبته أحكام فقه العمران في تسيير المدن الاسلامية مثل مدينة القصبة وقصور سهل واد مزاب قديما ،كما أشرنا لأهمية أحكام فقه العمران في بقاء وديمومة هاته المدن السابقة الذكر و ذلك بالاعتماد على حالة الحفظ والدراسات التي قامت بوصف النموذجين باعتبارهما قطاعان محفوظان حسب القانون الخاص بالقطاعات المحفوظة، كما كان له دور مهم في ظهور مدن جديدة توفر لساكنتها الحماية من المناخ وفق مبادئ التصميم والبناء التقليدية وباستعمال طرق الحديثة التي لا تتعارض وثقافة المجتمع وفي آخر الورقة بينا التأثير الذي كان لفقه العمران " أحكام الجوار " على القانون المدني الفرنسي لبونابارت من خلال كتابات الفقهاء والمؤرخين قديما وحديثا .

**الكلمات المفتاحية:** فقه العمران ؛ سهل واد مزاب ؛ القصور ؛ القطاع المحفوظ

**Abstract :**

Jurisprudence provisions are an important element in the formation and continuity of the Islamic city This paper addresses the role played by the provisions of the jurisprudence of urbanization in the management of Islamic cities such as the city of Kasbah and the palaces of Sahl Wad Mzab, We also referred to the importance of the provisions of urban jurisprudence in the survival and permanence of these above-mentioned cities, relying on the status of conservation and studies that described the two models as sectors preserved in according to the law of the reserved sectors. It also played an important role in the emergence of new cities that provide climate protection for its residents in accordance with the principles of design and traditional construction and using modern methods that do not interfere with the culture of society. In the last section of our research paper, we showed the impact that the jurisprudence of urbanization "neighbourhood provisions" had on the French civil law of Bonaparte through the writings of scholars and historians in the past and in the present.

**Keywords**: preserved sector. ؛Wadi M'zab ؛Al-Qasbah ؛Urban jurisprudence

**مقدّمة:**

تعتبر المدينة الإسلامية أحد أهم وجوه التراث المادي للحضارة الإسلامية، وقد صاحب ظهور المدينة الإسلامية العديد من التطورات عبر العهود و الفترات المختلفة ، فتنوعت بين مدن في الشرق وأخرى في الغرب ومدن في الشمال واخرى في الجنوب، تختلف من حيث الموقع والمناخ ولكن تجمعها صبغة واحدة هي صبغة العمران الإسلامي و ما ميزه أحكام و أعراف مستسقاة من القرآن والسنة ومقاصد الشريعة، فكان الأصل عمارة الأرض لقوله تعالى : {**هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا**[1]} ، ولا تخرج الجزائر عن ذلك لكونها احتضنت العديد من المدن الإسلامية منها ما اندثر ومنها ما هو أثار و أخرى ما زالت آهلة بالسكان يقارب عمرها الألف سنة، ذكر المفكرون المسلمون شروط قيام و استمرار هذه المدن مثل " إبن ابي الربيع " " القزويني " و " ابن خلدون" وجاءت أحكام فقه العمران لتنظيم المدينة ومرافقها بعد تأسيسها و تخطيطها فنتج عن ذلك عمارة إسلامية ذات طابع محلي .

**الإشكالية :**

إلا أن مدننا الحديثة لا يظهر عليها الانتماء الى الحضارة الإسلامية أو الطابع المحلي الخاص بكل منطقة مما دفعنا لطرح الإشكالية التالية : إلى أي مدى يمكن توظيف الأحكام التي جاءت بها كتب فقه العمران في المنظومة القانونية الخاصة بالنظام العام الجمالي للمدينة عموما و حماية المدن المصنفة ضمن التراث على وجه الخصوص؟

يطرح البحث في هذا الموضوع إشكالية أساسية تتمثل في إظهار الجانب الروحي للعمارة الإسلامية و جوهرها العقائدي و مدى تحكمه في العمران الاسلامي بداية من إنشاء المدينة و تحديد خططها و الى غاية توسعها و نموها و تعتبر قصور سهل واد مزاب نموذج جيد لمثل هذه الدراسة ، فهل يمكن دراسة النموذج لاستخراج العلاقة بين العمارة في الصحراء و بين فقه العمران و الاستفادة منه في الحفاظ على الموروث المعماري الحالي و توظيفه في مدننا المعاصر ؟

منهجية البحث : من بين المناهج التي تم توظيفها نذكر منهج التاريخي الذي ساعدنا في دراسة و تتبع الكتب الخاصة بالمجال و معرفة السياق التاريخي للمدن الخاص بفقه العمران وأهم الأحداث التي عاصرها ، وبعده استعملنا المنهجي التحليلي المقارن حيث في استنباط استخراج وتتبع الأحكام من الكتاب و المظاهر العمرانية و المعمارية التي نتجت عنها من خلال المنهج الوصفي الذي من خلاله قمنا بوصف بعض قصور وادي مزاب كنموذج للدراسة .

أهداف البحث : سنحاول من خلال هاته الورقة الاجابة على الاشكالية و ذلك بتتبع الدور الذي لعبه فقه العمران قديما و حديثا في تشكيل المدينة الإسلامية و ذلك بمقارنة نموذجين لهما نفس الدرجة من الأهمية و هما مدينة القصبة التي تعود للفترة العثمانية و قصور سهل واد مزاب التي تعود الى بداياتها الى القرن رابع هجري

وكلاهما مدن أهلة بالسكان ثم محاولة القاء الضوء على التجارب العمرانية في بعث الطابع المحلي مثل قصر تافيلالت بغرداية .

## 1 مفاهيم عامة :

قبل الدخول مباشرة الى موضوع الدراسة وجب علينا التعريف ببعض المصطلحات و المفاهيم التي تندرج ضمن إطار البحث و التي قد تتداخل مع مصطلحات أخرى تشبهها أو يكون لها بعد آخر ضمن مجال دراسات أخرى

### 1.1 *تعريف فقه العمران* :

و الفقه لغة هو العلم بالشيء والفهم له والفطنة وغلب على علم الدين لشرفه[2] وهو الفهم وفقه الرجل بالكسر فقها وفلان لا يفقه وافقهته الشيء هذا أصله ثم خص بعلم الشريعة و منه قوله تعالى : { وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ}[3] ، وهو العلم الذي يقرّر حكم الشيء بحلاله وحرامه ووجوبه وندبه وكراهيته وأصبح الفقه هو العلم وفهم أحكام الناس بينهم على وجه الخصوص .

أما العمران ففي اللغة هو التعمير وما يعمر به المكان ويحسن حاله مثل الفلاحة وكثرة الأهالي ونجح الأعمال والتمدن[4]، ومصطلح العمران اسم جامع يتناول كل نشاط للإنسان في أي مدينة أو قرية أو تجمع[5] وظاهرة العمران ليست ظاهرة جديدة ولقد عرفها علماء الإسلام قديما، ولكن بأسماء مختلفة في الرسم ومتشابهة في المعنى، ومن بين هؤلاء العلماء نذكر:ابن خلدون وهو من إستعمل هاته الكلمة بهذا المعنى حيث يقول: "ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مدني بالطبع أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحهم وهو معنى العمران"[6] والقصد منه تعاون أهالي المدينة فيما بينهم[7] أي أن الاجتماع هو العمران لأنه بدون اجتماع لا يكون هناك عمران .

أي أنه لا يمكن وجود العمران العمران البشري بدون وجود العمران المادي الذي هو العمارة على تعدد أنواعها و وظائفها .

### 2.1 *مكانة العمارة الإسلامية* :

تحتل العمارة الاسلامية مكانة مهمة ضمن التصنيف العالمي و ذلك من خلال المدن المصنفة ضمن التراث العالمي لليونيسكو من بينها ثلاثة مدن مصنفة في الجزائر و هي قلعة بني حماد في المسيلة و القصبة بالجزائر العاصمة و قصور سهل واد مزاب بغرداية و يمكن تحديد العمارة الاسلامية حسب العامل الجرافي أي انها تلك المباني و المرافق التي وجدت في مدن الإسلام أو كانت في يوم من الأيام تابعة لها مثل الأندلس و صقلية أو حسب العامل التاريخي أي أنها تلك العمارة التي ظهرت منذ بداية الإسلام و الى غاية دخول الطراز الغربي الى البلاد الاسلامية في حين يرى البعض أنها عمارة ناتجة عن تأثير عامل بيئي جعل من هذه العمارة استجابة لعوامل بيئية محيطة بها و من بينهم شاخت وبزورت ، كما حاول بعض المستشرقين إبراز التأثيرات البيزنطية و أعتبرها السبب وراء وحدة الفن بين المغرب و المشرق[8] وبالرغم من أنكارنا لهذا المفهوم الا أننا لا ننكر وجود تأثيرات للحضارات السابقة أو المعاصرة للمدن الإسلامية وهذا ما كان عليه أغلب الحضارات السابقة فهي تقتبس من بعضها ويرى بعض الباحثين أن التواء الأزقة و الشوارع من بين أسبابه هو أن الكثير من المدن

جاءت بصورة غير علمية و بصورة غير نظامية [9] لكن الحقيقة أن المتتبع لأهمية إلتواء و ضيق الشوارع هو طبيعة المناخ و ضيق الشوارع هو حل للحماية من الشمس و حرارتها بتوفير الظل و التوائها حل للحماية الرياح و من الغبار و تجمعه و كذلك هو حل دفاعي للحماية من الأعداء عند دخولهم فلا يمكن لهم التحرك بحرية بأحصنتهم أو التوغل في المدينة و الوصول مباشرة الى مركز المدينة الذي هو مركز الحكم .

من أهم مميزات العمارة الاسلامية هي الوحدة التي يمكن ملاحظتها من خلال المباني الدينية مثل المسجد و الزخرفة و العناصر المعمارية و من أهم أسبابه المرجعية الدينية الموحدة واتباع تعاليم الدين الاسلامي و كذلك إنتشار اللغة العربية و التي ظهرت كعنصر زخرفي مهم في العمارة الاسلامية [10]

كذلك من مميزات المدينة الاسلامية الشروط الواجب توفرها و التي تظهر خلال تتبع نشأة المدن الاسلامية فقد حدد المفكرون عدة شروط فيذكر ابن أبي الربيع ستة شروط لاختيار الموضع الذي تقام عليه[11]:

1. سعة المياه المستعذبة، وهو قرب الماء.
2. إمكانية الميرة المستمرة والميرة هو الطعام الذي يجمع للسفر ونحوه وقصد به تخزينه وادخاره .
3. اعتدال المكان وجودة الهواء.
4. القرب من المراعي والاحتطاب.
5. تحصين المنازل من الأعداء وبأن تكون لها أبواب متينة وقوية وفي بعض الأحيان يكون داخل الأحياء أبواب تسمى بالدروب.
6. أن يحيط بهم سور، فيجمع كل السكان بداخله

وقد ذكر ابن خلدون أربعة شروط وهي[12]:

1. منعة المدينة من خلال اختيار الموقع المنيع مثل قلعة بني حماد أو مدينة القصبة
2. توفير المياه الجيدة و الوافرة التي تكفي تزويد المدينة و أن تكون قريبة
3. ان يكون الهواء جيد و سليم مما يعكره و ذلك من اجل سلامة الأبدان
4. توفر المدينة على المرافق الضرورية التي تسهل حياة الناس

وقد حدد ابن أبي الربيع أيضا الشروط الواجب توفرها في تقسيم المدينة وهي ثمانية شروط[13] :

1. أن يتوفر فيها الماء للشرب
2. أن تتوافق طرقها وشوارعها مع تنقل الدواب والأفراد
3. أن يبنى فيها مسجد جامع للصلاة
4. أن تكون أسواقها حسب حاجة سكانها
5. أن يمنح لكل قبيلة حي أو خطط بحيث لا تجمع الخطة بين الأضداد
6. أن يكون الأمير أو الخليفة في مركزها لكي يكون بمأمن وأنه يمكن اتخاذ الخواص بجانبه مثل القلعة أو القصبة داخل المدينة
7. أن تكون منيعة بسور ويكون بين السور والأحياء وبين الأحياء رحابات للتوسع

8. أن يكون بها أهل العلم والصنائع وجلبهم من المدن الأخرى للفائدة وذلك من أجل كفايتهم في أمور دينهم ودنياهم لكي لا يخرجوا من المدينة وتحدث الهجرة

ولا تخرج عمارة الصحراء بالجزائر عن ذلك بالإضافة الى العامل الذي يتحكم في شكل الواجهات و شكل الأسطح فعند قلة الامطار تكون الأسطح مسطحة وعند التعرض للشمس المتواصل تكون الواجهات قليلة النوافذ و الفتحات و عند اعتدال الجو تكون النوافذ كبيرة مثل المشربيات في مصر[14] بالإضافة الى وجود ساحات السوق خارج القصر و ذلك لدواع أمنية في بعض قصور الصحراء .

### 3.1 العمارة الإسلامية بين الأصالة و المعاصرة :

يظهر جليا من خلال انتشار الاسلام و اتساع الرقعة الجغرافية و تنوع الطرز المعمارية و اختلاف التعاريف بين ما يعتد معيار المكان فينسب العمارة الاسلامية الى مكان وجودها داخل الدولة الاسلامية أو من ينسب العمارة الى شكلها فقط فهي كل عمارة تكون تحتوي على نوع معين الزخارف و القباب و الاقواس و غيره و في العديد من الاحيان يرتبط اسم العمارة الاسلامية بالعمائر الضخمة مثل المساجد و القلاع و و لقد ذكرت الموسوعة الاسلامية المصرية تعريفا و هو " أنه كل ما يبنى على وجه الارض بهدف التنمية العمرانية التي تسعى الى خدمة الفرد و المجتمع، و تستجيب لكافة متطلباته السكنية و الادارية و الثقافية ..و لا تتعارض مع العقيدة الاسلامية " و الذي يشمل العمارة الاسلامية حقيقة و الذي يظهر للمتمعن في العمارة الاسلامية جليا أن العمارة الاسلامية هي العمارة المنضبطة بفقه العمران و أحكامه المستسقاة من الشرع فلا يمكن أن نتخيل عمارة إسلامية يكون فيها التستر و عدم الكشف معدوما أو أن يكون تكون أبواب المساكن متقابلة و لو وجدت بعض العناصر المعمارية الاسلامية شكلا[15] و هذا ما يمكن اتخاذه معيارا للأصالة إذ أنه يمثل جوهر العمارة الاسلامية بشكل عام و جوهر المدينة الاسلامية على وجه الخصوص حيث يمكن تمييز العمارة الاسلامية عن غيرها مما يشابهها شكلا من خلال تطبيق مبادئ فقه العمران و الممثلة في دفع الضرر عن المجتمع وجلب المصلحة العامة او الاستصلاح وحفظ حقوق وحريات الافراد والجامعات و غيرها من المبادئ .

إلا أن مدننا المعاصرة قد فقدت طابعا العمراني الاسلامي و ذلك لدخول الثقافة الوافدة التي جاءت مع الاستعمار و كذلك ابراز وسائل الاعلام للعمارة الغربية بأبنيتها المرتفعة و شوارعها الواسعة المنتظمة فتأثرت بها المدن الجددة خصوا تلك التي تعتمد على النظام العمودي عكس المدن الاسلامية فكان تخطيطها افقيا فاستخدمت أساليب بناء ومواد بناء وأنماط معمارية جديدة[16].

## 2 أهمية فقه العمران في تنظيم المدينة الاسلامية :

رغم الاختلافات الواضحة في نشأة المدن الاسلامية فمنها ما بدا كمراكز دفاعية و معسكرات حربية مثل الكوفة الفسطاط البصرة القيروان أو كانت بدايتها كأربطة المونستير في تونس والرباط في المغرب، ومجريط مدريد في اسبانيا ، أو كانت ذو بداية دينية كالنجف و كربلاء حيث كان الاختلاف واضحا بينها في البداية و لكن مع تطور هاته المدن و غلبة الصبغة المدنية عليها اصبحت ذات صبغة اسلامية واحدة وذات سمة عامة متماثلة رغم اختلاف الزمان و المكان [17]، و جاءت أحكام فقه العمران لتحقق مقاصد الشريعة والتي

في حقيقتها جزء من مقاصد القرآن العامة فبين الكل تكامل ففقه العمران جاء لتحقيق مقاصد الشريعة والتي بدورها جاءت لتحقيق مقاصد القرآن[18] ويقسم الفقهاء مقاصد الشريعة الى ثلاثة أقسام ضرورية وحاجية و تحسينية تندرج تحت الكليات الخمس و هي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال ويمكن تبيانها في المخطط التالي ( الشكل:01).

وكان لا تتم هذه المقاصد إلا عن طريق هيئة تقوم على تطبيق أحكام فقه العمران متمثلة في وظيفة المحتسب و أول من قام بهاته الوظيفة هو الرسول صلى الله عليه وسلم، فكان يقوم بمراقبة الأسواق، ويأمر الناس بالتزام تعاليم الإسلام وعدم فعل المنكرات، فقد أنكر على بائع الطعام أن يجعل ما أصابه المطر مخلوطا مع غيره ثم عين عمر بن الخطاب على سوق المدينة وسعيد بن العاص على سوق مكة وكان يسمى "بعامل السوق"، وهكذا كان الخلفاء يقومون بمراقبة الأسواق وبالأخص في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث عين على سوق المدينة عبد الله بن عتبة، وكذلك السائب بن يزيد والعلاء بن الحضرمي، وكان يسمى بعامل السوق وفي العهد العباسي تولى الخليفة المنصور الحسبة بنفسه، وفي العهد العباسي ظهر لأول مرة مصطلح "المحتسب" ليحل محل عامل السوق إلا أن المغرب لم يظهر به هذا المصطلح إلا في فترة متأخرة حيث سمي "ولاية الحسبة" أو "خطة الحسبة"، وبقيت هاته الوظيفة إلى الفترة العثمانية في الجزائر[19] ، وأركان الحسبة أربعة وهي: المحتسب والمحتسَب عليه والمحتسب فيه ونفس الاحتساب.

وللمحتسب شروط يجب توفرها بالإضافة للشروط العامة مثل العقل البلوغ، الإسلام وهاته الشروط هي: أن يكون عارفا بشؤون مدينته وعارفا بدقائق الأمور وخصائص مجتمعه وعالما الأعراف والعادات والتقاليد، أن يكون عالما بالصنائع والحرف والمهن، فإن لم يكن ملما ببعضه جاز الاستعانة بأهل الاختصاص ومن أمثلة الحسبة على العمران نذكر :

1.2 **الحسبة على الشوارع و الطرقات**: للأهمية التي تمثلها الطرقات والشوارع في حياة المدينة يقوم المحتسب بمراقبة الطرقات والحفاظ على حقوقها من كل اعتداء على الطريق ببناء أو نحوه وضع ردم، نشاط تجاري وغيره، وهذه الأمور من نتائجها التضييق على مستعملي الطريق، فلا يجوز وضع القذارة والأوساخ فيها بل وجب على كل شخص أن ينظف أمام فنائه، ويمنع الجلوس في الطرقات من أهل الحوانيت أو غيرهم، أو إخراج السلع أو الرواشن أو الأجنحة التي ينجم عنها الضرر، ويمنع المحتسب البناء في الطريق ويأمر بهدمه ولو كان ذلك البناء بأمر من الحاكم أو كان البناء مسجدا[20]

2.2 **الحسبة على المباني** : حيث يحتسب على المباني ومراقبة البنائين كما يراقب مواد بنائها المختلفة ومدى التزام صناعها بمعايير صناعتها ويحول بينهم وبين الغش، ثم يراقب البنائين عند استعمال ذلك لأنها من أخطر الأمور التي ترتبط بها حياة الناس، وفي هذا السياق يأمر المحتسب الحكام والولاة والناس عامة بالإنفاق على ما تهدم من سور المدينة، وبالنسبة للمساكن فينظر في عرض الحيطان وتقريب الخشب الوافر الغليظ القوي للبنية، ولقد تنوعت المباني بين منازل للكراء وللسكن وللوقف مثل مسكن الإمام،

ومن عناصر المساكن نجد الأبواب التي وجب فيها التنكيب وعدم مقابلتها لبعضها، وذلك في الشارع الضيق، وهذا يدل على أهمية حرمة المسلم وضرر التكشف.

**3.2 الحسبة على المساجد:** وتكون الحسبة على المساجد وما يتبعها من أملاك موقوفة على المسجد، ومن عناصر المسجد نجد الأبواب والصحن والميضأة والسلم والصومعة ومقاصر النساء والمحضرة مكان تعليم الصبيان، ويجب أن تكون مبنية بمواد ليست نجسة وأن لا تبنى فوق المقابر، ولا يجوز البناء بمواد الغير كأن يكون خشبا جلبه السيل، وهذه حادثة وقعت فيما مضى وأفتى العلماء بعدم الجواز ببناء السقف بهذه المواد دون رضى أصحابها، ويجب أن يكون المحتسب عالما بالخلافات المذهبية لكي لا يقع في الحرج[21]، وإذا تهدمت المساجد ألزم الناس بإصلاحها، وإن كان المسجد بني فوق حوانيت، وكان سطحه مشرفا على الجيران منع من الصلاة في السطح إلى أن تبنى سترة تمنع الذي في سطح المسجد من النظر إلى الجيران[22]، ومن عناصر المسجد نجد الميضأة حيث جعل بابها خارج المسجد وذلك لتجب ضرر الرائحة ولدخول الصبيان إليها ومن لا يعقل[23].

**4.2 الحسبة على البنائين ومواد البناء:** حيث يراقبهم ويلزمهم إتقان عملهم ويجبرهم على استعمال الزوايا والموازن والخيوط، وما أن يرى أحدهم زاغ أو انحرف في البناء أو محاولة الغش ألزمه إصلاح ذلك، وهذا حتى لا يكون هناك خطر على السكان والمارة، وتتعدى رقابته لتطال مراقبة سماسرة العقار، فينظر في بيوعهم وشرائهم ويمنع مما فيه ضرر على المشتري أو غبن أو تدليس، ولا يكون البيع إلا بعقد صحيح ويراقب مواد البناء من حيث جودتها ومقاييسها، فيجب أن يكون له قالب للرجوع إليه لقياس الآجر والقرميد وغيرها من مواد البناء كما يمنع من خلط الجبس بالتراب وغربلة الجبس بالغربال المتوسط فذلك أسلم للبناء وتقليل نسبة التراب في الفخار، كما وجب أن لا يقل عرض ألواح البناء عن شبرين ونصف[24].

**5.2 الحسبة على المؤذن:** يراقبه كونه أكثر الناس اطلاعا على سطوح الناس وحريمهم، ولأن الناس تأمنهم على حريمهم وتحسن الظن بهم، فقد يستغل ذلك ويطلع على حرمات الناس، ولقد اشتكى بعض الناس من ذلك إلى القضاة والفقهاء فمنهم من أفتى بعدم الصعود، ومنهم من أفتى أن يتخذ المؤذن ناحية وسترة لا ينظر منها إلى حرمات الجيران[25].

**6.2 الحسبة على الحوانيت والأفران والحمامات:** فالحوانيت والدكاكين لا تخلوا منها مدينة، فمنها ما يكون في الشوارع ومنها ما يكون في الأسواق، ومنها ما يكون لصاحبه ومنها ما يكترى، وقد يحدث الضرر لها فيجب منعه، وقد يكون الضرر منها كأن تكون مقابلة لباب الجيران وخصوصا في الشوارع الضيقة فوجب التنكيب، وهي أكبر من ضرر أبواب المنازل التي لم تنكب[26]، وقد يكون ضررها على بعضها كان تكون مختلفة كأن يضر الحداد بالجزار عن طريق دخانه، أما الأفران فهي من الحاجيات الأساسية وتنقسم إلى عدة أنواع منها أفران الطهي التي يجب فيها رفع السقف وتوفير المداخن الواسعة، ويمنعهم من وضع الخشب والوقيد في الطريق ويمنع الفرانون عن حرق ما يحتطب من الأزقة لأنه يمكن أن

يكون به نجاسة وقذارة[27]، وأفران الفخار والقرميد والتي تكون بجانب السور أو خارجه، ولأن ضررها أكبر من أفران الطهي حددت لها قواعد خاصة وهي عدم الضرر بالكروم والمباني المجاورة لها فإنها لا تمنع[28]، أما الحمامات فيلزمها عدة شروط كاتساع غرفه ونظافة أرضيته ونقاء مائه وارتفاع حرارته، فإذا اختلت أو نقص احد هذه الشروط تأذى الناس، فيأمر المحتسب صاحب الحمام بدوام نظافته وغسله وكنسه بالماء الطاهر ويلزمهم بفعل ذلك لأكثر من مرة في اليوم، وأن يدلك البلاط بأشياء خشنة لإزالة ما علق به، من أوساخ ونجاسات وذلك لاحتمال نقض الطهارة ونقل العدوى بين الناس، كما يمنع صاحبه عن فكرة التصوير على جدرانه، كما يلزمه بمنع دخول المرضى كالمجنون والأبرص، كما يأمر رواد الحمام بستر عوراتهم كما يلزم صاحبه بفتح في الصباح الباكر لحاجة الناس إليه من أجل الصلاة وغيرها من الأمور التي تستوجب تنظيمه[29]، ولقد ارتبط الحمام بالعديد من القضايا الاجتماعية مثل انه مكان تتنفس فيه المرأة وتخرج من الروتين اليومي وكذلك مكان لقاء وعقد الاجتماعات[30].

## 3 ديمومة المدن القديمة ( القطاعات المحفوظة) من خلال أحكام فقه العمران (القطاع المحفوظ سهل واد مزاب و مدينة القصبة )

: يمكن لنا من خلال مقارنة النموذجين المختارين معرفة مدى أهمية أحكام فقه العمران في استمرارية و ديمومة هاته المدن حيث أن قصور سهل واد مزاب تعود لفترة أقدم من مدينة القصبة التي تعود للعهد العثماني .

### 1.3 حدود القطاعات المحفوظة قصور سهل واد مزاب و مدينة القصبة :

1.1.3 **القطاع المحفوظ سهل واد مزاب** : حسب المرسوم التنفيذي رقم 05-209 الصادر بتاريخ 04 جوان 2005 والمتضمن إنشاء وتحديد حدود القطاع المحمي لسهل وادي مزاب، بمساحة إجمالية قدرها حوالي 52كلم2، فيما أشار المسؤول المكلف بملف القطاع المحفوظ على مستوى ديوان حماية واد مزاب وترقيته إلى أن المساحة تتجاوز ذلك بكثير بعد التأكد من ذلك، حيث تصل حدود 156كلم2، ومعدل ارتفاع 500م عن سطح البحر ( الشكل رقم 2) .

2.1.3 **القطاع المحفوظ مدينة القصبة** : تبلغ مساحة القطاع المحفوظ 105 هكتار منها 54.70 هكتار محيط مصنف وقد حددت نقاط حدوده حسب المرسوم رقم 05-173 بتاريخ 09 ماي 2005، يحده شمالا محور دربوز لوني أرزقي وشارع اودلحة محمد و شرقا بالالتفاف حول القاعدة البحرية ورصيف خير الدين و جنوبا يشمل الهضبة البحرية الجفنة ويجوب الشوارع المتتالية : عزوز بن بشير و باكل السعيد وبونة وديبح شريف ويتصل بالحصن الجنوبي الغربي لثكنة علي خوجة أما غربا على امتداد شارع بوعلام بن قانة [31].

### 2.3 مظاهر عمران و تأثرها بفقه العمران :

**1.2.3** العمارة المدنية : يظهر تأثير فقه العمران في سهل واد مزاب من خلال أحكام كتاب القسمة و أصول الأرضين ظهر في القرن الخامس هجري لمؤلفه أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر الفرسطائي النفوسي

ويتبع المذهب الايباضي على عكس مدينة القصبة التي تعود للفترة العثمانية فنجد بها مذهبين هما المذهب المالكي و الحنفي الوافد مع السلطة العثمانية .

ذكر الشيخ الفرسطائي في كتابه مسائل تتعلق بالعمارة المدنية و هو ما يمكن أن نلاحظ وجوده الى اليوم وسريان تطبيق هاته الأحكام في عمران سهل واد مزاب وهذا ما نجده في المسكن التقليدي حيث لا يجوز فتح نافذة إلا بإذن الجيران وان حدثت مضرة فيجب نزعها ، و لقد نبه ابي العباس إلى مسألة الغرس يكون بين الجيران فان كان بينه وبين جاره عمارة مثل الغرس والبستان فجائز ذلك لعدم وقوع المضرة و كذلك مسالة الظل و أنه لا يمنع الشمس لا من شروقها ولا من غروبها وكذلك لا يتعلى عليه فيكشف عورة جاره الا أن تطبيق هاته الاحكام تناقص مع مرور الزمن فنرى وجود دكاكين و حوانيت فتحت بعشوائية ولم تراعى الاحكام الخاصة التنكيب العشوائي والذي قام ديوان حامية وادي مزاب وترقيته بالإضافة إلى مصالح ولاية غرداية بإصدار تعليمة تمنع ذلك ،على عكس القصبة التي نجد بها أن العمارة المدنية قد تأثرت كثيرا رغم أنها عمارة حديثة مقارنة بعمارة سهل واد مزاب فنجد وجود بعض النماذج في حالة جيدة تحتوي على العناصر الاساسية للمسكن في تلك الفترة مثل وسط الدار ، السقيفة و التي هي عبارة مكان صغير في المدخل به مكان نخص لجلوس الضيوف ، السطح و هو فضاء مفتوح مخصص للناء نهار وتواصل الجيران فيما بينهم ، القبة ، البرطوس و هو مكان مخصص للتخزين ، و حسب المعطيات المسجلة عن طريق مخطط الحفظ PPSMVSSC سنة 2011 حيث تم تسجيل 1816 بناية باقية من بينها 30% في حالة جد متقدمة من التدهور 50% في حالة متوسطة من التدهور و 10% في حالة تدهور تام و 10% هي بنايات مغلقة ، من خلال تطبيق أحكام فقه العمران التي كان بإمكانها تفادي تهدم بعض المباني على الأقل حيث يجوز التنازل للجار في الحائط المشترك عند عدم القدرة على ترميمه فيصبح ملكا للجار و يبقى للمتنازل حق الرشق و هذا يحصل نتيجة تشابك البنايات [32] كما أن اختفاء أحكام فقه العمران راجع لهجرة السكان الاصليين الى المدن الحديثة و دخول مكانهم سكان الارياف الذين لا يملكون تلك الثقافة المعمارية و الاعراف الخاصة بالعمارة التي كان يملكها السكان الاصليون[33] الذين حافظو على مساكنهم لقرون وفق أحكام و قواعد فقه العمران كما كان للاستعمار الفرنسي الدور الكبير في تدمير النسيج العمراني للقصبة وخصوصا الجزء السفلي ، هذا بالإضافة للأحكام الخاصة بالطريق و غيرها من المرافق التي لا زالت أحكام فقه العمران تحكم هاته المظاهر في قصور سهل واد مزاب مقارنة بمدينة القصبة .

2.2.3 **العمارة الدينية** : على عكس العمارة المدنية نجد أن العمارة الدينية و على راسها المساجد قد حظيت باهتمام خاص في كل من القصبة و سهل واد مزاب فنجد أن احكام فقه العمران لا تكون بتلك الكثرة و ذلك لقدسية المسجد في الدين الاسلامي فنجد في كتاب القسمة و أصول الأرضين بعض الاحكام المتعلقة بالمسجد و من بينها أنه لا يجب هدمه إذا كان المسجد لا يهدم ان كان من ضمن الحريم وتخوف من الاعداء ، وكذلك مسالة انشاء المسجد عن طريق الهبة أو ان يكون في ارض الغير ، وكذلك مسالة أن يحدث رجل مضرة بمال المسجد أو مال المساكين ، و لم يذكر المؤلف احكام بناء المسجد أو ما

يجب فيه أو حريمه و لعل ذلك لان المسجد له قدسيته عند المجتمع المزابي فلا تجد أي نزاعات تتعلق به بل نجد أن بعد التوسعات التي وقعت في بعض المساجد قد حافظ أهل المدينة على المحراب القديم فلم يهدم مثل المسجد العتيق بغرداية ومسجد بني يزغن، كما نجد أن حالة حفظ المساجد في القصبة أفضل بكثير مما هي عليه المباني الاخرى حيث نجد إهتمام السلاطين بها و اقامتها و جلب المواد الجيدة لبنائها [34] و قد أحصى ليم سبنسر عند دخول الاستعمار عشرة مساجد جامعة و خمسين مسجد [35].

**3.2.3 العمارة الدفاعية** : تميز كل من قصور سهل واد مزاب و مدينة القصبة بعمارة دفاعية كانت باقية ببقاء أحكام فقه العمران حيث كان لهاته العمارة حريم يعتبر السور الحالي للقصر هو آخر سور إذ سبقه قبل ذلك وجود أسوار منها ما بقيت آثاره إلى غاية ثمانينيات القرن العشرين وهم بنفس مواد بناء السور الحالي، ومما يؤكد ذلك وجود وثيقة شراء دار تؤكد وجود السور في سنة 1195هـ/1780م وهذا راجع للتوسع الذي شهدته المدينة على مختلف الفترات مما يجب مع كل توسع تغيير مكان السور، ذكر أبي العباس أحمد بن محمد بن بكر الفرسطائي السور في العديد من المواضع من كتابه فذكره في أحكام انشاء القصر الجديد حيث أن السور يكون على قدر مساحة القصر واتفاق أهله و هذا ما شهدناه من خلال التوسعات التي شهدتها المدينة حيث كان السكان يتفقون على تغيير مكان السور بحيث أصبح في المدينة أكثر من سور مثل السور الوسطاني في بن يزقن، كما أن سور بني يزقن يعتبر مثال جيد للعمارة الدفاعية التي اندثرت في منطقة زاد مزاب بسبب التوسع العمراني ويضا راجع لغياب حلقة العزابة التي كانت تمثل دور الحسبة في القصر، حيث أنه لو تم الحفاظ على حريم السور في القصور لكانت باقية إلى اليوم وذكر الشيخ مسالة من يكون منزله مقابل أو ملتصق بالسور فالواجب عند تهدم الجزء المقابل له أن يعيده إلى ما كان عليه إلا أن حريم السور في أحكام المدينة العثمانية مختلفة فعند وجود مباني تقع في مرمى المدافع جاز تهديمها لأنها ضمن الحريم و ذلك لدوافع أمنية [36].

**4 بعث الطابع المعماري المحلي في المدن الجديدة** : سنحاول استعراض نماذج من المدن الجديدة التي حاولت بعضها تطبيق العرف المحلي في البناء والمحافظة قدر الامكان على خصائص المسكن التقليدي ومرافقه وإدخال قدر الامكان المواد الجديدة و من أهم هذه النماذج بمنطقة سهل واد مزاب نذكر :

***1.4 تجربة قصر تينميرين*** *: كان جوهره التعمير التشاوري و المحافظة على النمط العمراني المحلي حيث يكون التشاور و التخطيط قبل البدء في المشروع الذي يكون مستلهم من التراث العمراني للمنطقة و يتناسب مع طبيعة المناخ و من ما يميز هذا القصر :*

وجود السور بالقصر ويتم الدخول إليه عن طريق البوابة الرئيسية كما أن البناء وفق تضاريس الموضع دون إحداث تسوية ، شوارع ملتوية وضيقة مع وجود ساحات تتوسط المساكن موصولة بطرق تسمح بمرور العربات دون هدم و تغيير التخطيط ، المساكن ذات واجهة بسيطة ومحافظة على نفس المخطط المعماري للمسكن المزابي مع الابتعاد عن التكرار ، تخطيط ملائم للبيئة الحارة (المناخ المحلي )بتكتل وتراص البنايات

وتوجيه الوظائف داخل المسكن والأحياء للحماية من كثافة الإشعاع الشمسي وتقليل استهلاك الطاقة وتفادي الرياح المحملة بالرمال.

و من مميزات المسكن بالقصر هو الابتعاد عن التكلف فمثلا المسكن يتبع طبوغرافية المنطقة في الانحدار وليس مستو من الداخل لان ذلك مكلف لتسوية الارضية الصخرية فنتج عن ذلك 70 مسكن بمخططات مختلفة كما نلاحظ أن توزيع و تقسيم القصر يشبه تقسيم المدينة الاسلامية حيث نجد العام و الشوارع العامة والمرافقة العامة تليها شبه الخاصة ثم الخاصة و علو المساكن بنفس العلو 07 أمتار مع واجهات صماء بها فتحات قليلة مع الاعتماد على مواد البناء المحلية و المتمثلة في الحجارة المقتلعة و تقنية الجدران الحاملة للسقف مع مساهمة السكان في البناء مما يقلل عمليات الغش و الاحتيال[37] .

**2.4 *تجربة القصر الجديد تافيلالت***: هذا القصر أيضا يعتبر ذو طابع عمراني محلي سواء من حيث التخطيط أو من حيث الشكل فهو يمزج ما بين هو جديد يخدم التراث العمراني للمنطقة و قديم يخدم الفرد و المجتمع و يقع المشروع على أرضية صخرية ذات انحدار يصل 15% و هي بذلك تشبه القصور الأولى لسهل واد مزاب و كذلك جاء حماية للواحة من المد العمراني ، يضم المشروع 870 مسكن و الى جانبه حديقة ومن الاسس التي بني عليها القصر هي المقاربات الاجتماعية و الايكولوجية التي تنتمي الى التراث العمراني للمنطقة و هي :

مشاركة الجمعيات و المؤسسات العرفية للمجتمع بحيث وزعت المساكن وفق نظام تدرج مدروس للطبقات الاجتماعية المكونة للقصر، إشراك المستفيد وتوعيته بأهمية البعد الثقافي المتعلق بإنشاء منزله، البناء فوق وسط صخري من أجل حماية المحيط الهش الواحة، كما تم اختيار نموذج التعمير الأكثر ملائمة للبيئة الصحراوية على نمط القصور تتضمن الخصائص التالية: نسبة الفراغ معتبرة بحيث خطط عرض الشوارع بشكل يسمح بمرور الآليات عند الضرورة، كما تم ترك فراغات وسط الكتل البنائية كمساحات للعب ملحقة بمجموعة من المساكن وتخطيط للاماكن العامة واحترام تدرجها الوظيفي و العضوي، ادراج العلاقات الاجتماعية احترام هوية المدينة من خلال العناصر: الأبواب الحضرية، الفضاءات الانتقالية وإنشاء عناصر ذات قيمة رمزية عالية، آبار، مآذن، أبراج نلاحظ أن المساكن حافظت على التوزيع المجالي والوظيفي القديم مع إدخال تقنيات ومواد بناء جديدة مما زاد في عدد وحجم القطع داخل المسكن لأنها استلهمت من مخطط المسكن التقليدي حافظ مخطط المسكن على مبدأ الخصوصية بحيث نلاحظ انكسار مسار الرؤية مباشرة عند الباب الخارجي على مستوى الطابق الأرضي[38] و هو ما يعرف بالسقيفة .

## 5 تأثير أحكام فقه العمران " أحكام الجوار " في القانون المدني لنابليون فرنسا:

أثبتت الدراسات تأثر القانون المدني الفرنسي بالفقه المالكي في العديد من المواضيع و المجالات حيث أن اسبانيا كانت بوابة الاسلام لوربا فبعد أن أصبحت الأندلس دولة إسلامية و ساد الفقه المالكي و أحكام الشريعة الاسلامية بدل القانون الروماني و الجرماني و الكنائسي السائد فحل الفقه المالكي في البيع والمعاملات اليومية للناس ووضع قاعدة عامة في المعاملات التجارية مثل القبول و الايجاب في البيع و انتقال

الملكية عنه و السرعة في البيع و الشراء و من أهم المواضيع التي أثر بها الفقه المالكي في القانون الاوربي عموما والفرنسي خصوصا نذكر : تكوين الزواج من خلال مقارنة الشروط نجد تشابه و اقتباس أحكام الشريعة الاسلامية و في مجال الاقتصاد و الشركات و قانون الجنسية و كذلك القانون التجاري الدولي وذلك لتنقل التجار و المعاملات بينهم في اسبانيا [39] ، كما أن لأحكام فقه العمران ايضا تأثير في القانون المدني الفرنسي و هذا من خلال المذهب المالكي كما سبق و اشرنا و أيضا من خلال المذهب الحنفي الذي أثر من خلال الحملة التي قام بها نابليون الى مصر حيث كان يسود المذهب الحنفي في العهد العثماني، كما يرى البعض أن التشابه القوي بين القانون المدني الفرنسي لنابليون و بين الاحكام العثمانية هو الاعتماد على نفس المخطوطات التي تعود لفترات سابقة و هي غير منشورة تسمى بأحكام الجوار والتي انتقلت أيضا عن طريق الاندلس سابقا الى اوربا، هذه النظرية يدعمها العديد من المؤرخين المشرقين وتؤكدها الاوراق السياسية و التاريخية التي تعود لتلك الفترة، كما نجد في سنة 200هـ -815 م ان المذهب المالكي انتشر في به الجزيرة الايبيرية عن طريق المدرسة المالكية التي كان زياد بن عبد الرحمان القرطبي اول من أدخل المذهب المالكي الى الاندلس حيث انتقلت الاحكام الى شمال فرنسا عن طريق المشافهة و المعاملات [40] ، كما كان لاحاديث الرسول صلى الله عليه و سلم أثرا بالغا في تحديد أحكام الجوار حيث من خلالها نظمت النزاع بين العام و الخاص ، ومنذ القرن 19 قام العديد من الباحثين في تأكيد هذا التأثير على القانون المدني الفرنسي منهم وزير العدل المصري محمد قادري باشا ( 1821-1886) في عمله بعنوان " مرشد الحيران الى احوال بني الانسان " حيث كانت الدراسة عبارة عن مقارنة بين المذهب الحنفي و القانون المدني الفرنسي و كان له التأثير في العديد من القوانين المدنية في البلدان العربية[41]، حيث نجد داخل العمل فصل بعنوان عمارة الملك المشترك وهذا دليل على تأثير أحكام فقه العمران في القانون المدني الفرنسي ، كما قام الشيخ مخلوف ابن محمد البدوي المنياوي ( 1819-1878) بدراسة مهمة تهتم بالمذهب المالكي و تأثيره على القانون المدني الفرنسي حيث كان عنوان الدراسة " المقارنات التشريعية بين القوانين الوضعية المدنية و التشريع الاسلامي " أما بالنسبة للنظرة الغربية للموضوع فلقد اشارت العديد من المدارس الغربية الفقهية و التاريخية الى هذا التأثير و من بينهم نذكر « jean joseph » ( 1867) و المؤرخ « gustave lebon » في كتابه الحضارة العربيةحيث يذكر ان الكثير من الكتب و المخطوطات في الفقه المالكي جلبها الجنرال بونابارت من مصر مثل كتاب الامام مالك شرح الدردير في الفقه المالكي حيث يذكر هذا المؤرخ بان هذا الكتاب هو من اهم الكتب التي اعتمد عليها القانون المدني الفرنسي أما بالنسبة للدراسات الحديثة التي تدعم هذا التأثير نذكر عمل بوطمينة نصر الدين الذي أكد اعتماد نابليون في قانونه على الشريعة و الفقه بالإضافة الى اطروحة دكتوراه في القانون طرحت نفس الاشكالية سنة 2016، من خلال مقارنة القانون المدني الفرنسي لنابليون و مجلة الاحكام العدلية العثمانية تأكيد هذا الطرح فمثلا نجد المواد 655 و 656 من القانون المدني الفرنسي مشابهة للمادة 1316 من مجلة الاحكام العدلية و التي تعالج مسالة الحائط المشترك ، كما نجد أيضا بالنسبة لمسألة الكشف بين الجيران نجد المادة 677 تقابلها المواد 1202 ،1203،1204 في

هذا الموضوع و كذلك نجد انتقال مصطلحات فقهية من الشريعة الاسلامية الى القانون المدني الفرنسي مثل مصطلح " الضرر الفاحش " و غيره من المواضيع المتشابهة في الاحكام و تقسيم الابواب مثل حق المرور والاسطح و الملكية و غيره من المجالات التي تندرج تحت احكام الجوار [42].

## 6 خاتمة :

أظهرت هذه الورقة البحثية أهمية أحكام فقه العمران و التي كان تطبيقها عادة ما يكون من طرف المحتسب ، حيث كان يسهر على تطبيق هاته الاحكام في المدينة و منع الضرر الناتج من الحرفيين مثل ضرر الصوت والرائحة كضرر الفران و ضرر الرحى و كذلك الضرر الناتج عن الأشخاص كقطع الطريق بالرواشن او تنزيل مستوى السباطات و غيره من الامور التي تعيق حركية المدينة، و يأمر بترميم ما هو آيل للسقوط من الجدران و حماية السور و الأسبلة و الآبار بالمنع من البناء في حريمها أو تلويثها فلذلك نجد أن المدينة الاسلامية و القصور الصحراوية قد دام وجودها الى غاية فترات قريبة حتى دخول المستعمر الى البلاد الاسلامية فغير في النسيج العمراني و الثقافة العمرانية فاختفت تلك الأحكام من بعض المدن مثل القصبة فكانت النتيجة كارثية مباني مهجورة وأخرى تهدمت على عكس ما هو موجود في قصور سهل واد مزاب التي عمرت قرابة الألف سنة و هذا لوجود أحكام فقه العمران الموجودة في كتاب القسمة و أصول الأرضين منذ فترة قريبة، فنجد داخل هذا الكتاب أحكام بناء القصر و أحكام الطريق و كل ما يتعلق بمرافق القصر و حتى طرق تقسيم مياه الأمطار من على السطح بين الجيران و كذلك أمكنة الميزاب وغيره مما يصلح به حياة الفرد و المجتمع ، كما قمنا بذكر بعض المشاريع السكنية التي في حقيقتها تجارب عمرانية رائدة (*القصر الجديد تافيلالت 2006- قصر تينميرين 1995*) لم نشاهد مثلها في ولايات أخرى من الجزائر ،أنتجت لنا هاته القصور باعتمادها على أحكام و أعراف البناء المحلية نماذج عمرانية تتميز ببيئة هندسية تجمع بين التقنيات الحديثة والقليدية مثل إنغلاق المسكن على الداخل ، ضيق و تعرج الطرق للحماية من الغبار و الرياح ، واجهات مصمتة وبنايات متضامة للتقليل من التعرض للشمس مع توفير شوارع تسمح بمرور العربات قدر الحاجة دون اللجوء الى الشوارع الواسعة و هذا راجع لإشراك العشائر و مختلف الهيئات في تخطيط هاته القصور و التي نرجو أن تعمم هاته التجربة على باقي الوطن ، و في آخر الورقة خلصنا الى أن تأثير أحكام فقه العمران وصل الى اوربا و استمد القانون المدني الفرنسي لبونابارت العديد من الأحكام في شتى المواضيع من المذهب المالكي أو الحنفي و لا سيما أحكام الجوار التي تتعلق بحقوق الارتفاق و التستر والتعلي و غيرها من الأمور التي أثبت الدارسون لهذه النقطة أسبقية التشريع الإسلامي في هذا المجال و تطوره فيظهر جليا أن اقتباس القانون المدني الفرنسي لأحكام الشريعة هو سابق لاقتباس دولنا عن قوانين الدول الاوربية فهذه الجزئية تستحق البحث أكثر من طرف رجال القانون و التاريخ على حد السواء .

## 7 المراجع:

القرآن الكريم

1_ محمد بن يعقوب الفيروزابادى، القاموس المحيط ، دار المعرفة ،بيروت لبنان:، 2009.

2_ مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ط4، مكتبة الشروق الدولية ،مصر ، 2004.

3_ محمد بن حمو، العمران و العمارة من خلال نوازل الونشريسي، كنوز للانتاج والنشر والتوزيع، الجزائر،2011.

4_ عبد الرحمان ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون ، مكتبة لبنان ، بيروت ، لبنان ، 1858.

5_ زكرياء محمد بن محمود القزويني، آثار البلاد و اخبار العباد، دار صادر، بيروت.

6_ مصطفى بن حموش ، فقه العمران من خلال الرشيف العثماني الجزائري ، دارالبحوث للدراسات الاسلامية، ط1،دبي،2000.

7_ ابن الرامي البناء، تح. فريد بن سليمان، الإعلان بأحكام البنيان، المطبعة الرسمية التونسية، تونس، 1999 .

8_ محمد عبد الستار عثمان، المدينة الإسلامية، عالم المعرفة، الكويت، 1988.

9_ محمد عبد الستار عثمان ، المدينة الاسلامية ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1988 ، ص : 86

10_نور الدين بن عبد الله، العمارة التقليدية لمنطقتي توات الوسطى و القوارة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2013.

11_بلحاج طرشاوي، العمارة الاسلامية اصولها الفكرية و اسسها الثقافية و البيئية، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الفنون، جامعة أبي بكر، تلمسان، السنة الجامعية :2007/2006.

12_محمد جودي، واجهات مساكن قصور سهل وادمزاب، مذكرة ماجيستار، قسم الآثار، جامعة تلمسان، 2007/2006

13_فاطمة الزهراء بوزياني، تأثير الثقافة الإسلامية على العمارة المدنية وتخطيطها داخل المدن القديمة 'تلمسان أنموذجا'"، مجلة منبر التراث الأثري، الجزائر عدد 11 ، 2012.

14_زكرياء كعبوش و مصطفى باجو ، العمارة المعاصرة للمسلمين بين الأصالة والتقليد، آفاق علمية ، عدد 121 ،2020.

15_فضيلة تركي، التكامل المعرفي بين مقاصد القرآن ومقاصد الشريعة في تفسير أطوار العمران من خلال مقدمة ابن خلدون، الإحياء، عدد 20، 2020.

16_المرسوم التنفيذي رقم 5-173 المؤرخ في30 ربيع الأول 1426 الموافق ل9 مايو 2005 والمتضمن إنشاء القطاع المحفوظ لقصبة الجزائر و تعيين حدوده جريدة رقم 34 سنة 2005.

17_خيرة بن بلة، مساجد مدينة الجزائر بين مصادر الأوروبيين والدراسات الميدانية، مجلة آثار، عدد 1،سنة:2015.

18_جلاوي زناتي ، التعمير في المدن التراثية وادي مزاب أنموذجا ، مقال بمجلة KnE Engineering ، العراق ، 2018 .

19_الرحماني سعيد، المدرسة المالكية و أثرها في القانون المدني الفرنسي، الصراط ، عدد 3 ،2004 .

20_ Houcine Abdelmalek ; Amine Kasmi ; Abdelkader Djedid ،“Aḥkâm al-jiwâr” Influence on Ottoman Mecelle and Napoleon’s Civil Code , journal of islamic research ,indonisia , vol 23 ,2023.

21_ Mahbub Rashid, Islamice architacture : An Architecture of the Ephemeral ,usa.

**الهوامش:**

1 سورة هود – الآية : 61.

2.محمد بن يعقوب الفيروزابادى، القاموس المحيط ، دار المعرفة ،بيروت لبنان:، 2009، ص: 61.

3 سورة الأنعام – الآية :98.

4 مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ط4، مكتبة الشروق الدولية ،مصر ، 2004 ، ص:627.

5 محمد بن حمو، العمران و العمارة من خلال نوازل الونشريسي، كنوز للانتاج والنشر والتوزيع، الجزائر،2011. ، ص:4.

6 عبد الرحمان ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون ، مكتبة لبنان ، بيروت ، لبنان ، 1858،ص:137.

7 . زكرياء محمد بن محمود القزويني، آثار البلاد و اخبار العباد، دار صادر، بيروت، ص:07.

8 . بلحاج طرشاوي، العمارة الاسلامية اصولها الفكرية و اسسها الثقافية و البيئية، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الفنون، جامعة أبي بكر، تلمسان، السنة الجامعية :2007/2006، ص:02.

9 فاطمة الزهراء بوزياني، تأثير الثقافة الإسلامية على العمارة المدنية وتخطيطها داخل المدن القديمة 'تلمسان أنموذجا'"، مجلة منبر التراث الأثري، الجزائر عدد 11 ، 2012، ص: 328.

10 Mahbub Rashid, Islamice architacture : An Architecture of the Ephemeral ,usa ,p :31.

11 . محمد بن حمو، مرجع سابق، ص:67.

12. نور الدين بن عبد الله، العمارة التقليدية لمنطقتي توات الوسطى و القوارة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2013، ص:81.

13 . محمد بن حمو، مرجع سابق، ص:70.

14 محمد جودي، واجهات مساكن قصور سهل وادمزاب، مذكرة ماجيستار، قسم الآثار، جامعة تلمسان، 2007/2006، ص:29.

15 زكرياء كعبوش و مصطفى باجو ، العمارة المعاصرة للمسلمين بين الأصالة والتقليد، آفاق علمية ، عدد 121 ،2020،ص: 117.

16 نفسه ، ص:274 .

17 محمد عبد الستار عثمان ، المدينة الاسلامية ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1988 ، ص : 86

18 فضيلة تركي، التكامل المعرفي بين مقاصد القرآن ومقاصد الشريعة في تفسير أطوار العمران من خلال مقدمة ابن خلدون، الإحياء، عدد 20، 2020، ص:154.

19. بلحاج طرشاوي، مرجع سابق، ص:218.

20 نفسه، ص:221.

21. بلحاج طرشاوي، مرجع سابق، ص:229.

22. ابن الرامي البناء، تح. فريد بن سليمان، الإعلان بأحكام البنيان، المطبعة الرسمية التونسية، تونس، 1999، ص:79.

23. محمد بن حمو، مرجع سابق، ص:24.

24. بلحاج طرشاوي، مرجع سابق، ص:226.

25. محمد بن حمو، مرجع سابق، ص:25.

26. نفسه، ص:102.

27. بلحاج طرشاوي، مرجع سابق، ص:230.

28. ابن الرامي، مصدر سابق، ص:61.

29. بلحاج طرشاوي، مرجع سابق، ص:228.

30. محمد عبد الستار عثمان، المدينة الإسلامية، عالم المعرفة، الكويت، 1988، ص:315.

31 المرسوم التنفيذي رقم 5-173 المؤرخ في30 ربيع الأول 1426 الموافق ل9 مايو 2005 والمتضمن إنشاء القطاع المحفوظ لقصبة الجزائر و تعيين حدوده جريدة رقم 34 سنة 2005

32 مصطفى بن حموش ، فقه العمران من خلال الرشيف العثماني الجزائري ، دارالبحوث للدراسات الاسلامية ، ط1 ، دبي ، 2000 ، ص: 43 .

33 وداش ضاوية، نفس المرجع ، ص: 483 .

34 مصطفى بن حموش ، مرجع سابق ، ص:58 .

35 خيرة بن بلة، "مساجد مدينة الجزائر بين مصادر الأوروبيين والدراسات الميدانية," ، مجلة آثار، عدد 1 (8 أكتوبر، 2015)، ص:14.

36 مصطفى بن حموش ، مرجع سابق ، ص:60 .

37 جلاوي زناتي ، التعمير في المدن التراثية وادي مزاب أنموذجا ، مقال بمجلة KnE Engineering ، العراق ، 2018، ص: 414-415 .

38 نفسه ، ص: 418.

39 الرحماني سعيد، المدرسة المالكية و أثرها في القانون المدني الفرنسي، الصراط ، عدد 3 ،2004 ،ص: 189–90.

40 Houcine Abdelmalek ; Amine Kasmi ; Abdelkader Djedid، "Aḥkâm al-jiwâr" Influence on Ottoman Mecelle and Napoleon's Civil Code , journal of islamic research ,indonisia , vol 23 ,2023, p : 04.

41 Ibid , p :05.

42 Ibid , pp : 07-14

## قائمة الملاحق ( الاشكال و الصور ) :

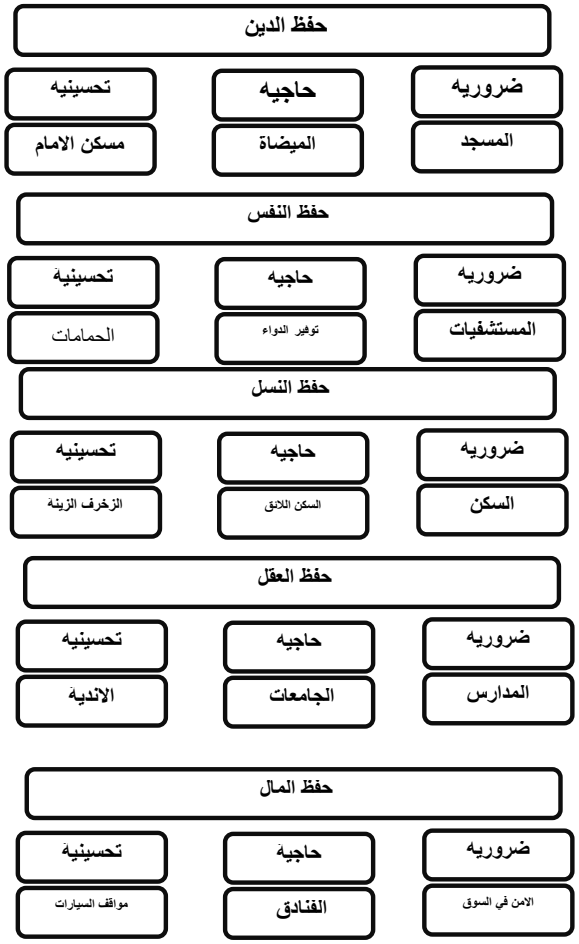


الشكل:**01** يمثل المقاصد و علاقتها بالكليات الخمس.

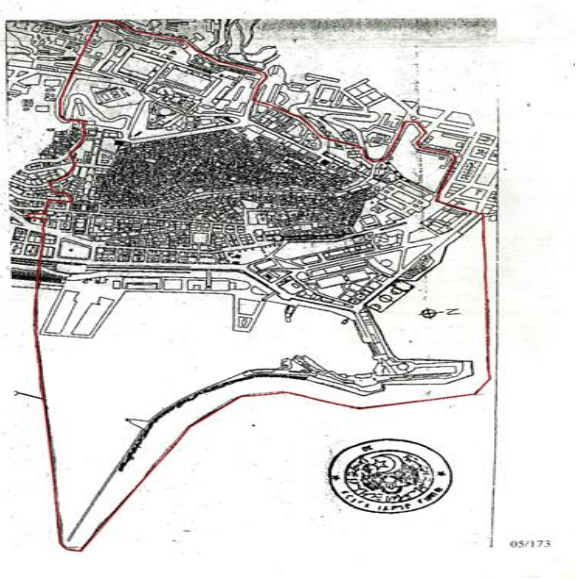

**الخارطة رقم 01**: حدود القطاع المحفوظ لسهل وادي مزاب

نقلا عن opvm

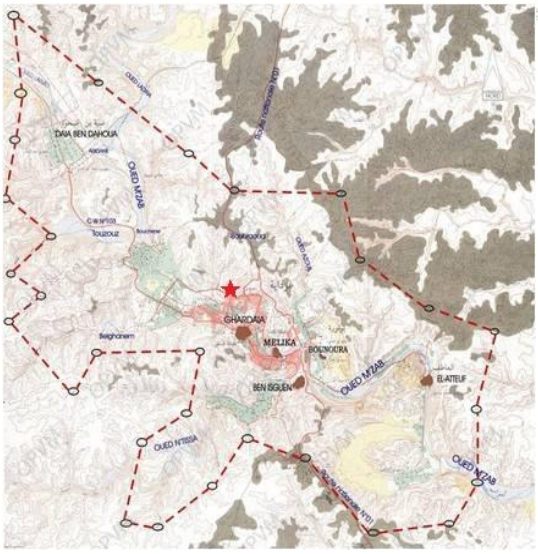


**الخارطة رقم02** : حدود القطاع المحفوظ مدينة القصبة

نقلا عن anss